السياسات والخطة الاستراتيجية لمصرف الانصارى الاسلامى للاستثمار والتمويل للفترة من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٠

الخطة الاستراتيجية لمصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل للفترة ٢٠١٨ــــ٢٠٢٠

المقدمة: -

الصناعة المصرفية الاسلامية لها خصائصها وسماتها الخاصة ولايمكن الاكتفاء بمجرد نقل الاطار التنظيمي الساري عالمياً وتطبيقه عليها بدون نظر او تعديل اذ هناك حاجة الى تشريعات ومبادئ وقواعد تنظيمية تأخذ بالاعتبار خصائص هذه المؤسسات والاسس التي تقوم عليها وتيسر ايجاد افضل الطرق التي تمكنها من القيام بوظائفها المختلفة وهنالك عدة مجالات تستدعي الاهتمام مثل تحديد وتوحيد الادوات المصرفية الاسلامية، شروط الترخيص، كفاية راس المال، اساليب الادارة وادارة المخاطر.

سجلت مسيرة المصارف الاسلامية نجاحاً في تجربة الصيرفة الإسلامية في العراق جاء ضمن البدايات المبكرة لافتتاح المصارف الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية حصلت على مساعدة ودعم البنك المركزي العراقي في فترات التأسيس ومكنت كوادرها في التدريب من خلال مركز التدريب المصرفي في البنك المركزي العراقي وكذلك تعاقد مصرفنا مع شركة السراج للاستشارات والتدريب لتهيئة الكوادر والملاكات الوظيفية في المصرف.

مصرف الأنصاري الإسلامي- المصرف الذي يقدم أعلى مستويات الخدمة المصرفية الإسلامية، إن مؤسستنا تعكس قيم الحداثة والتنوع والنمو في العراق الذي نشاركه بالاسم بالإضافة ان مصرفنا رسم سياسته في تحقيق قيم العدالة والمساواة والشفافية في كل الأنشطة التي نقوم بها.

والى جانب نمو المصارف الاسلامية وتزايد عدد الزبائن واتساع نطاق وأنواع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها من خدمات جديدة مشتقة من تطبيقات الاقتصاد الإسلامي وسيساهم في تأسيس العديد من الشركات المتنوعة النشاط التي تلتزم بالقواعد الشرعية في عملها لتصبح خبراتها مجالاً خصباً لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للبلد.

اهداف المصرف:-

يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والصناعية والزراعية والاسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الاخرى وممارسة الصيرفة المعتادة لحسابه او لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ظل القوانين والانظمة السائدة وخلق اوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والاهلية ضمن الاطر السياسية والاقتصادية والمالية للدولة والمساهمة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومتقدم للقطر.

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الاوساط التجارية والمالية باهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي.
- الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب واعلام البنك المركزي العراقي باي معاملة مريبة.
- حماية اموال المودعين والمساهمين وبناء علاقات طيبة معهم ومع الزبائن عموما.
- تقديم خدمات متنوعة تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي.

رسالتنا:

تقديم منتجات وخدمات متميزة نابعة من مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء والتي تهدف الى بناء شراكة دائمة وتحقيق أفضل منفعة لجميع الأطراف وبالتالي تنمية مستدامة.

الالتزام : ترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع والتركيز بتقديم الأفضل لزبائننا.

الحرص : السير في تحقيق معايير النزاهة والكفاءة وتحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين.

السعي : إلى تعزيز الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات في مجال الصيرفة الاسلامية والتكنولوجيا والتطلع لبلوغ ثقة الجمهور في خدماتنا المتميزة.

رؤيتنا :

خدمة جميع أطياف المجتمع وتقديم الأفضل وبأقل كلفة.

قيمنا:

الإبداع: ان مصرف الأنصاري الإسلامي سوف يتمسك بمبادئ الإبداع والابتكار ونميز أنفسنا كمؤسسة مالية رائدة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية.

الامتياز والتفوق: في كافة الأعمال هو مقياس نجاحنا وتميزنا لتحقيق تنمية مستدامة والابداع بكل شيئ.

وانطلاقاً من المسؤولية التي يتحملها المصرف كجزء من القطاع المصرفي العراقي فقد عملت ادارة المصرف ضمن خطته الاستراتيجية للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ على تهئية بنية تحتية لأيجاد مؤسسة مالية رصينة تقدم خدمات مصرفية اسلامية متميزة تتناسب مع ما تشهده المرحلة من تحديات وقد وضعت الخطة ٢٠١٨-٢٠٢٠ بما ينسجم واهداف وتطلعات مصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل وقد اشتملت الخطة المحاور التالية:-

١- محور القطاعات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد العراقي.
٢- محور القطاع المصرفي العراقي.
٣- محور الفرص والتحديات امام المصرف.
٤- محور الموازنة التقديرية التفصيلية للمصرف للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠.
٥- محور الامتثال.
٦- محور الشمول المالي والتوعية والتثقيف المالي والمصرفي والخدمات.

٧- محور خطة فتح الفروع خلال سنوات الخطة
٨- محور غسل الاموال وتمويل الارهاب.
٩- محور السياسات والاجراءات.
١٠- الخاتمة.

محاور الخطة.

١- محور القطاعات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد العراقي

حققت اقتصاديات الدول المتقدمة تعافياً طفيفاً بينما كان هناك تباطؤ في اقتصاديات الدول الناشئة والنامية ويعود ذلك التباطؤ الى انخفاض اسعار السلع والمواد الخام ولم تعد اسواق تلك الدول المساهم الاكبر في نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجعت نسبة نموه وبالرغم من كل هذهِ الاحداث الا ان الاقتصاد العراقي شهد تحسناً في معظم قطاعاته وخصوصاً بعد ارتفاع اسعار النفط ، وتشكل عائدات النفط ٤٣% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٩% من الصادرات و ٩٠% من كل الواردات الاتحادية وهكذا فالزيادة الايرادات العامة، فأن الحكومة هي دائماً تحت ضغط لزيادة طاقة انتاج النفط بغض النظر عن تقلبات السوق.

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في العقد الماضي مقارنة مع فترة التسعينات، فأن الادارات العراقية ضخمت الميزانيات الاتحادية وزادت من التوظيف غير الضروري، مما نتج عنه موظفين في القطاع العام غير مستحقين أو مؤهلين بشكل كاف.

ان تحسن الوضع الأمني والاستثمار الأجنبي يساعد على تشجيع النشاط الاقتصادي، ولا سيما في قطاعات الطاقة والبناء، وقطاع التجزئة.

مع ذلك فأن اي تطور اوسع للوضع الاقتصادي والمالي على المدى الطويل، والتحسينات المستمرة في المستوى العام للمعيشة لا تزال تعتمد على تمرير الحوكمة المركزية للاصلاحات السياسية الرئيسية.

عقود العراق مع شركات النفط الكبرى لديها القدرة على توسيع الصادرات وعائدات النفط، ولكن العراق بحاجة الى اجراء تحسينات هامة لصناعته النفطية، وخطوط الأنابيب والبيئة التحتية للتصدير لتمكين هذه الصفقات

لتصل الى امكانياتها الاقتصادية، (تم فعلاً توقيع عقد بقيمة ١٨٦ مليون دولار مع بتروجيت لخمسة مشاريع لرفع مستوى معالجة النفط).

العراق يحرز تقدماً بطيئاً في سن القوانين ووضع المؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، ولا تزال هناك حاجة الى اصلاحات سياسية لتهدئة مخاوف المستثمرين بشأن مناخ الاعمال المتقلب، وان الحكومة العراقية حريصة على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، لكنها تواجه عدداً من العقبات بما في ذلك النظام السياسي الهش ومخاوف بشأن الأمن والاستقرار المجتمعي، الفساد المشتري، والبيئة التحتية التي عفا عليها الزمن، والخدمات الاساسية غير الكافية، ونقص العمالة الماهرة، والقوانين التجارية القديمة كلها تساهم في خنق الاستثمار وتقييد نمو القطاع الخاص غير النفطي.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق ٦٥٢٠ دولار في عام ٢٠١٤، ووضع العراق في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، ومع ذلك ساءت الاوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق منذ منتصف عام ٢٠١٤، مما أدى الى زيادة الفقر والبطالة.

البطالة لا تزال مشكلة في جميع انحاء البلاد على الرغم من القطاع العام المتضخم، ان تشجيع المؤسسات الخاصة من خلال رفع القيود تجعل من السهل للمواطنين العراقيين والمستثمرين الأجانب بدء اعمال تجارية جديدة اجتثاث الفساد وتنفيذ الاصلاحات- مثل اعادة هيكلة المصارف وتنمية القطاع الخاص – ستكون خطوات مهمة في هذا الاتجاه.

أ- قطاع التصنيع (٩,٢% من الناتج المحلي الاجمالي) :-

على النحو التقليدي، فأن معظم النشاط الصناعي في العراق ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة النفط وكانت الصناعات الرئيسية في هذه الفئة تكرير النفط وصناعة الكيماويات والإسمنت والأسمدة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي تعتبر منخفضة جداً مع مقارنتا مع أهميته ويرجع ذلك الى عدم وجود البنية التحتية بشكل رئيسي الوقود والكهرباء، في عام ٢٠١٤ انخفض انتاج اليوريا والفوسفات بشكل ملحوظ بنسبة ٥٥% في حين توقف انتاج الفوسفات الثلاثي سجل انتاج الاسمنت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢٣,٤%.

ب- قطاع الكهرباء والماء (١,٩% من الناتج المحلي الاجمالي) :-

تمتلك الحكومة ٢٤ شركة عاملة في قطاع الكهرباء، زاد الانتاج في السنوات الأخيرة بالتوازي مع ارتفاع الطلب، وتقريباً الى الضعف، الجانب السكني لا يزال اكبر مستهلكي الكهرباء، في حين ان النشاط التجاري يستخدم طاقة اقل، يتأثر انتاج الكهرباء بنسبة الخسائر الكبيرة، وشبكات التوزيع الفقيرة وقلة مدخلات الانتاج، والاعتماد على السائل مقابل وقود الغاز.

الانتاج الاجمالي غير كاف ويؤدي الى الحد من عدد ساعات تقديم الخدمات تسعيرة الكهرباء في زيادة تدريجية في العراق، ولكن الايرادات ضعيفة (في الوقت الراهن، يحتل العراق بين أرخص الدول العربية في الشرق الاوسط من حيث اسعار الكهرباء).

تكاليف انتاج الكهرباء تضاعفت في غضون ثلاث سنوات فقط (٢٠١٣،٢٠١١) وتمثل التكاليف اساساً نفقات الانتاج والنقل والتوزيع، وتشمل رواتب وأجور الموظفين، وشراء المواد (على سبيل المثال الوقود والنفط اللازم للتوليد في بعض محطات توليد الطاقة) ، وخدمات المقاولات.

ج- **<u>قطاع التشييد والبناء (٧,٨% من الناتج المحلي الاجمالي) :-</u>**

البناء هو قطاع حيوي جداً للأدوار الهامة التي يلعبها في تكوين رأس المال الثابت، وتوليد الدخل وخلق فرص العمل وذلك من خلال ارتباطه مع القطاعات الاخرى.

لقد تم تأشير ان تأخير المشاريع، وبدايتها الخاطئة والانقسامات السياسية وتدهور الحالة الامنية لا تزال تلقي بثقلها على قطاع البناء والتشييد، ان تأخر المشاريع يعكس ضعف القدرة المؤسسية وغياب التنسيق بين السلطات الاتحادية والاقليمية والفساد على نطاق واسع وعلاوة على ذلك، فأن العديد من شركات النفط العالمية العاملة في العراق تخطط لمشاريع البنية التحتية الكبيرة، ولكن الاطار القانوني الحالي سيعيق الاستثمارات في هذا القطاع.

من أجل تحسين دور قطاع البناء والتشييد منحت الحكومة العراقية القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي دوراً يمكنه من تحقيق نتائج ملموسة في مجال انتاج المساكن مع توفير اراضي مناسبة لاغراض السكن والتي سوف تسهم في علاج مشكلة العشوائيات السكنية والتوسع في تصنيع موارد البناء مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط النمو للشعب العراقي، وحقيقة الحاجة الى ٢ مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٥.

أعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) عن المشروع القومي للاسكان لبناء مليون وحدة سكنية في جميع محافظات العراق، وبدأت بالفعل في تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع الضخم من خلال بناء ١٠٠ الف وحدة سكنية في بغداد من خلال التعاقد مع Hanawah الشركة الكورية الجنوبية للبناء والهندسة لبناء مشروع المدينة الجديدة في بسماية، ان هذه ال ١٠٠ الف وحدة هي جزء من اجمالي الحصص السكنية لبغداد التي تبلغ ٢٢٤ الف وحدة.

د- **قطاع النقل والاتصالات والتخزين (٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي) :-**

وهو واحد من القطاعات الاقتصادية الهامة لتأثيرها المباشر على الحياة اليومية للناس وعلاقته المباشرة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا يمكن تحسينها وتطويرها دون بنية تحتية جيدة وخدمات فعالة من وسائل النقل، العراق قد خطط للاستفادة من موقعة المتميز الجغرافي في تطوير وسائل النقل في جميع فروعها (البرية والبحرية والجوية) ، الأمر الذي سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الكثير من فرص العمل في الشركات التجارية الدولية وخاصة عند تطوير البنية التحتية لهذا القطاع، مما سيؤدي الى تنويع الايرادات وتوفير خدمات افضل للناس ولجميع المستخدمين.

هـ - **قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق وأخرون (٧,٥% من الناتج المحلي الاجمالي) :-**

نتيجة لعدم اشراك سياسات الحكومة في تقديم الدعم والتشريعات الملائمة التي تنظم عمل هذا القطاع، فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ بنسبة ٤,٢% حيث هي الان عند ٧,٥% في الاسعار الحالية في عام ٢٠١٤، ونظراً لضعف فرص العمل في القطاعات الاخرى، فان اكثر من مليون شخص يعمل في هذا القطاع (٧٠% في تجارة التجزئة) في حين انخفض اجمالي عدد الشركات التجارية والتجار في بغداد بقيمة ٨٣٠٠ (٢٩,٤%) لتكون الان ١٩٨٠٠ في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق.

و- **قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (٨,١% من الناتج المحلي الاجمالي) :-**

في عام ٢٠١٤ سجل نشاط هذا القطاع نمو كبير عند الأسعار الحالية ١٢,١% بمساهمة قدرها ٨,١% من الناتج المحلي الاجمالي الأنشطة المصرفية والتأمين تحسنت نتيجة الزيادة في التسهيلات المباشرة الى الناتج المحلي

الاجمالي، في حين ان اكبر مساهمة تعزى الى القطاع العقاري لا يزال النظام المصرفي هو المهيمن على القطاع المالي العراقي.

ز- **قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (١٤,٩% من الناتج المحلي الاجمالي) :-**

احتل القطاع المرتبة الثانية بعد قطاع النفط الخام، مع مساهمة بمقدار ١٤,٩% في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، تم تأشير انخفاض كبير خلال عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة للانخفاض في الخدمات الحكومية العامة التي تتعلق بالموزانة العامة للدولة المعتمدة مثل التعليم والصحة، الترفيه، الخ.

٢- **القطاع المصرفي في العراق:-**

وفقاً للبنك الدولي لا يزال النظام المصرفي هو المهيمن على القطاع المالي العراقي، وهو ما يمثل اكثر من ٧٥% من الأصول المالية، يوجد حالياً ٧٠مصرفاً(٧ منها مملوكة للدولة، ٦٣ منها مصارف خاصة، ٢٢ منها اسلامية و٢٠ منها مصارف اجنبية).

عند البحث في النظام المصرفي فأنه من المهم أخذ البيئة الاقتصادية/ السياسة العامة في الاعتبار الوضع الأمني الصعب يفرض بعض التكاليف على البنوك (الأمن، والنقل، والاتصالات) وعلاوة على ذلك التحول الكامل الى اقتصاد السوق لا يزال بعيد المنال، مما يتطلب تحرير اجزاء كبيرة من القطاع الحقيقي من سيطرة الدولة، هذه العوامل تؤثر على قدرة البنوك على ايجاد عملاء ذوي الجدارة الائتمانية.

المقارنة بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة تنحرف بشكل كبير لكون الميزانيات العمومية للمصرفيين الكبيرين المملوكين الدولة (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) متضخمة بسبب موجودات ومطلوبات القطاع العام، يتميز القطاع المصرفي العراقي :-

١- المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي، نحو ١,٥%.
٢- متحيز للبنوك المملوكة للدولة ٨٥% - ٩٠% من اجمالي الموجودات.
٣- نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جداً، ٨,٧%.

٤- ارتفاع نسبة السيولة مما يدل على عدم وجود فرص استثمارية.

٥- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع بازل ١١ والمتطلبات التشريعية.

٦- هامش الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة مرتفع.

٧- مخاطر الائتمان عالية.

٨- رأس المال الكلي ومصدر الأموال صغير نسبياً بالمقارنة مع الاحتياجات الاقتصادية.

٩- كثافة مصرفية ضعيفة، فرع لكل ٣٢٠٠٠ شخص.

أصدر البنك المركزي العراقي عدة تشريعات منها :

- تفعيل نظام خدمات الدفع الالكترونية.
- القوانين الخاصة بالمعلومات الائتمانية عبر انشاء قاعدة بيانات مركزية ومركز مخاطر الائتمان.
- زيادة رأس المال المطلوب الى ٧٠ مليون دولار أمريكي للبنوك الأجنبية الخاصة (ما يعادل ٣٠% من رأس المال البنوك الخاصة المحلية) بغض النظر عن عدد من الفروع.

مصدر التمويل : من أجل تمويل الزيادة في الموجودات، فقد نمت الودائع الحكومية بنسبة ٥,٧% وارتفعت ودائع التوفير والودائع لأجل بنسبة ٣٨,٤%.

أجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق (المبالغ ترليون دينار)

التفاصيل	٢٠١٣	٢٠١٤
موجودات المصارف الحكومية	١٨٧,٧	٢٠٤,٦
موجودات المصارف الخاصة	٢١,١	٢٢
المجموع	٢٠٨,٨	٢٢٦,٦

المصدر : التقرير السنوي / البنك المركزي العراقي ٢٠١٤.

اجمالي الودائع للمصارف العاملة في العراق (المبالغ تريليون دينار)

التفاصيـــــــــل	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الودائع لدى المصارف الحكومية	٥٨,٩	٦٤,٤	٦٠
الودائع لدى المصارف الخاصة	١٠	٩,٧	١٠
المجموع	٦٨,٩	٧٤,١	٧٠

المصدر : التقرير السنوي / البنك المركزي العراقي ٢٠١٤.

مجموع رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة ارتفعت من (٣٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى (٢,٦) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ عدا ماتملكه فروع المصارف العربية والاجنبية في العراق.

٣- محور الفرص والتحديات امام المصرف :

امام مصرف الانصاري الاسلامي للاستثمار والتمويل فرص وتحديات ينبغي الأستفادة من الفرص وتجنب التحديات بسياسة مرنه وأدناه جانب من هذه الفرص والتحديات :-

أ- **<u>الفرص امام المصرف :</u>**

١- بحكم كون المصرف يتعامل بمنتجات العمل المصرفي الاسلامي فأن عدد كبير جداً من مواطنينا وبحكم ثقافتهم والتزامهم الديني يفضلون التعامل مع المصارف التي لا تتعامل بالفائده بأعتبارها ربى محرم لذلك على المصرف ان يوظف ثقافة المجتمع هذه لتسويق منتجاته.

٢- توجد في المصرف سياسات واجراءات معده بأحكام لاغلب اقسام المصرف اذا تم الألتزام بها من قبل منتسبي المصرف ستقدم منتجات مصرفية مشجعه وبوقت قياسي مما يكسب المصرف جمهور وزبائن جيدين.

٣- اعتماد المصرف على نظام ألي وأنظمة مصرفية مساعده يمكن المصرف من الحصول على البيانات المهمة والدقيقة والسريعة التي توضع امام ادارة المصرف كي تتخذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

٤- اعتماد المصرف على تكنلوجيا متقدمة في عمله تمكنه من تقليص كلف العمل.

٥- اعتماد المصرف على المعايير الدولية في المحاسبة الاسلامية تمنح المصرف قوه وثقه على مستوى العالم.

٦- وجود هيئة شرعية في المصرف تعزز اداءه الأسلامي لأن وجود الهيئة يمنعه من تجاوز الشريعة الاسلامية في عمله

٧- حجم السيولة الكبيرة غير المستخدمة تمكن المصرف من توظيفها وبالتالي تحقق عائد جيد للمصرف خلال اعوام الخطة.

٨- يمتلك المصرف نخبة من الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً في العمل المصرفي ٠

ب- **التحديات امام المصرف :-**

١- قلة عدد فروع المصرف وعدم أنتشاره على مستوى القطر وفي المحافظات سوف يقلل عليه فرص أستقطاب زبائن مفترضين وبالتالي عدم تمكنه من تحقيق أهداف خطته.

٢- عدم وجود عدد كافي من المصارف المراسله يفوت الفرصه على المصرف في فتح اعتمادات المرابحة او اصدار خطابات ضمان خارجية توفر له عائد جيد.

٣- الوضع الاقتصادي الصعب على مستوى البلاد يتطلب من المصرف اتخاذ الحيطه والحذر وتحقيق الموازنة بين عوائده ومخاطره وسيولته وبدون ذلك سيصعب على المصرف الحصول على عوائد جيده.

٤- ضعف الايداعات بالمصرف تؤشر عدم وجود جهاز تسويقي فعال لمنتجات المصرف وبالتالي حرمانه من سيولة عالية تدر عليه عوائد مجزيه في حالة توظيفها.

٥- عدم وجود موقع بديل للمصرف قد يعرضه الى مخاطر في حالة حدوث اي طارئ.

٦- التغيرات المحتمله على مستوى السياسه النقدية وتذبذب سعر صرف العملات قد يسبب خطورة على عوائد المصرف اذا تعامل المصرف بالعملات الأجنبية وهذا التعامل وارد جداً.

٧- عدم وجود ثقافة و وعي مصرفي كافي لدى الجمهور مما يؤدي الى عدم استخدام المنتجات المصرفية٠

٤- محور الموازنة التقديرية التفصيلية للمصرف للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٠

باشر المصرف عمله في الربع الاول من عام ٢٠١٧ وهذا يعني ان بياناته المالية لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١ تغطي فترة ثلاثة ارباع من السنة، وعلى هذا الأساس بنيت خطته للأعوام من ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ بضوء تلك البيانات، حيث اعتمدت نسبة زيادة ١٠% على موجوداته وعلى اساس نشاط عام ٢٠١٧ بالكامل حيث جرى قسمة المتحقق في الميزانية على ثمانية اشهر وضربت النتيجة في ١٢ (سنة) وثبت المبلغ كمخطط لعام ٢٠١٨ واستمرت نسبة الزيادة ١٠% على ماتم تخطيطه لعام ٢٠١٨ ليكون مخططاً لعام ٢٠١٩ وهكذا لعام ٢٠٢٠ .

اما فيما يتعلق بالمطلوبات لعام ٢٠١٨ فقد تم اضافة الفرق بين الموجودات والمطلوبات وما خطط للائتمان النقدي (وفقاً للمنتجات الاسلامية المتمثلة بالمرابحات والمضاربات ...) والذي كان بنسبة ١٠% من النقد في عام ٢٠١٨ وكذلك الحال بالنسبة الى الحسابات الجارية والودائع.

وفي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقد اضيف الفرق بين الموجودات والمطلوبات الى الحاسابات الجارية والودائع واعتمدت نسبة زيادة ١٠% على التخصيصات والدائنون.

المصروفات اعتمدت نسبة زيادة ١٠% عن ماهو متحقق عام ٢٠١٧ اما الايرادات فقد خطط لها حسب نشاط المصرف في الموجودات فاعتمدت نسبة ١٥ % من المخطط في الائتمان النقدي حسب سنوات الخطة كايرادات للعمليات المصرفية و ٥% بالنسبة لايرادات الاستثمار من مبلغ الاستثمار المثبت في جانب الموجودات في الموازنة.

الائتمان التعهدي (الاعتمادات وخطابات الضمان) لعام ٢٠١٨ احتسبت على اساس نسبة ١٠% عن المخطط وزيد المخطط ١٠% ليكون مخططاً لعام ٢٠١٩ وهكذا لعام ٢٠٢٠ وكما موضح في الجداول ادناه.

الموازنة التقديرية التفصيلية
للفترة ٢٠١٨ ــ ٢٠٢٠
ملايين الدنانير

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الفعلي لسنة ٢٠١٧	مخطط لسنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٩	سنة ٢٠٢٠
	الموجودات				
١٨	النقود	١٨٠٠٠٦	٢٧٠٠٠٩	٢٩٧٠٠٩	٣٢٦٧١٠
١٤	ائتمان النقدي وفق المنتجات الاسلامية	---	٢٧٠٠٠	٢٩٧٠٠	٣٢٦٧٠
١٥	الاستثمارات	٧٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١١٥٥٠٠	١٢٧٠٥٠
١٦	المدينون	٧	١١	١٣	١٥
١	باقي الموجودات	٢٦٠٤٥	٣٩٠٦٧	٤٢٩٧٣	٤٧٢٧٠
	مجموع الموجودات	٢٧٦٠٥٨	٤٤١٠٨٧	٤٨٥١٩٥	٥٣٣٧١٥
١٩	لائتمان التعهدي الحسابات المتقابلة	---	٢٧٠٠٠	٢٩٧٠٠	٣٢٦٧٠
	المطلوبات				
٢٥	لحسابات الجارية والودائع	٦٠٢٣	١٦٠٧٨٠	٢٠١٨٥٨	٢٤٧٠٤٤
٢٢	التخصيصات	٥٩٩	٨٩٩	٩٨٩	١٠٨٨
٢٦	دائنون والقروض المستلمة	٢٢٠٥٦	٢٩٤٠٨	٣٢٣٤٨	٣٥٥٨٣
٢١	راس المال	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	جموع المطلوبات بعد تنزيل الخسائر/ العجز المتراكم	٢٧٦٠٥٨	٤٤١٠٨٧	٤٨٥١٩٥	٥٣٣٧١٥
٢٩	لائتمان التعهدي الحسابات المتقابلة	---	٢٧٠٠٠	٢٩٧٠٠	٣٢٦٧٠

العجز المتراكم / الخسائر (٢٦٢٠) مليون دينار كما في ٢٠١٧/١٢/٣١

كشف المصروفات - ملايين الدنانير- للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الفعلي ٢٠١٧	المخطط ٢٠١٨	سنة ٢٠١٩	سنة ٢٠٢٠
٣١	الرواتب والاجور	٦٢٩	٦٩٢	٧٦١	٧٣٨
٣٢	المستلزمات السلعية	٧١	٧٨	٨٦	٩٥
٣٣	المستلزمات الخدمية	٧٨٤	٨٦٣	٩٤٩	١٠٤٣
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٧٣	٨٠	٨٨	٩٧
٣٧	الاندثارات والاطفاءات	٥٩٩	٦٥٩	٧٢٥	٧٩٨
٣٨	المصروفات التحويلية	١١٦٩	١٢٨٦	١٤١٥	١٥٥٧
	مجموع المصروفات	٣٣٢٥	٣٦٥٨	٤٠٢٤	٤٣٢٨

كشف الايرادات – ملايين الدنانير للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الفعلي ٢٠١٧	المخطط ٢٠١٨	سنة ٢٠١٩	سنة ٢٠٢٠
٤٣	ايراد النشاط الخدمي	---	٥٠	١٠٠	١٥٠
٤٤	ايرادات العمليات المصرفية	٧٠٣	٤٠٥٠	٤٤٥٥	٤٩٠٠
٤٦	ايرادات الاستثمار	---	٥٢٥٠	٥٧٧٥	٦٣٥٢
٤٩	ايرادات اخرى وتحويلية	٢	٥	١٠	١٥
	مجموع الايرادات	٧٠٥	٩٣٥٠	١٠٣٤٠	١١٤١٧

وفيما يلي ارباح المصرف خلال سنوات الخطة

- سنة ٢٠١٨ يساوي (٥٦٩٢) مليون دينار وهي تشكل (٢,٣%) من راس المال.
- سنة ٢٠١٩ يساوي (٦٣١٦) مليون دينار وهي تشكل (٢,٥%) من راس المال.

- سنة ٢٠٢٠ يساوي (٧٠٨٩) مليون دينار وهي تشكل (٢,٨%) من راس المال.

٥- محور الامتثال

يشمل محور خطة الامتثال للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ على الاتي.

أ- خطة العمل

التسلسل	الاعمال التي ستنجز	عدد المرات
١	رقابة أداء المصرف	يومياً
١,١	متابعة متطلبات الجهات الرقابية ذات العلاقة بالنسب الالزامية والحدود	فصليا
١,٢	متابعة التعاميم والتقارير والمراسلات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.	شهريا
١,٣	التواصل مع البنك المركزي العراقي/ الجهات الرقابية	فصليا
١,٤	اعداد سجل بالقوانين والتشريعات السارية	شهريا
١,٥	حفظ كافة متطلبات الجهات الرقابية	شهريا
٢	المتابعة الدورية لخطة مراقب الامتثال	اسبوعيا
٢,١	اعداد وتقديم التقارير الدورية	فصليا
٢,٢	مراقبة الحركات المالية	شهريا
٢,٣	مراجعة تقرير الحركات المالية الكبيرة	شهريا
٢,٤	مراقبة حسابات العملاء المفتوحة	فصليا
٢,٥	مراقبة شكاوي العملاء	يوميا
٢,٦	تحديث السجلات المعتمدة في الامتثال	شهريا
٢,٧	حفظ سجلات التوجيهات لبقية ادارات المصرف	فصليا
٢,٨	تسجيل كافة نتائج التدقيق وملاحظاته	بعد تدقيق التقرير

جدول الزيارات :-

الزيارات الدورية للفترة من (٢٠١٨,٢٠٢٠)

ت	اسم الفرع/ القسم	عدد الزيارات الدورية ٢٠١٨	عدد الزيارات الدورية ٢٠١٩	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٠
١	فروع المصرف	(٣)	(٥)	(٦)
٢	أقسام المصرف	زيارتان في السنة	زيارتان في السنة	زيارتان في السنة

الزيارات المفاجئة للفترة من (٢٠٢٠-٢٠١٨)

ت	اسم الفرع/ القسم	عدد الزيارات الدورية ٢٠١٨	عدد الزيارات الدورية ٢٠١٩	عدد الزيارات الدورية ٢٠٢٠
١	فروع المصرف	٢	٢	٢
٢	أقسام المصرف	٤	٤	٤

ب- خطة التدريب والتطوير

فقد تم تدريب وتطوير الملاكات الوظيفية لمصرفنا وتم التعاقد ٢٠١٧-٢٠١٨ لعام واحد مع شركة السراج للاستشارات من اجل تطوير وتثقيف الملاكات لمعرفة العمل المصرفي الاسلامي وتطوير المصرف ومعرفتهم بالمنتجات الاسلامية وكيفية وضع الخطط والاجراءات في عمليات التمويل الاسلامي وكيفية قراءة وتحليل البيانات المالية الامتثال للمخاطر المصرفية ولمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والامتثال للرقابة والتدقيق

الشرعي وايضاً معرفة تامة بمعايير المحاسبة الدولية وكذلك التوعية المصرفية وحماية الجمهور وتسويق الخدمة المصرفي.

ونحن الان بمرحلة دراسة وعرض على مجلس الادارة للتعاقد مع الشركة للسنوات القادمة الاخرى لتطوير كوادر مصرفنا والارتقاء به ليكون من ضمن المصارف العالمية وانفتاح المؤسسات المصرفية على دول العالم.

٦- محور الشمول المالي والتوعية والتشغيل المالي والمصرفي والخدمات

مفهوم الشمول المالي :

يقصد بالشمول المالي توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وطريقة عادلة تتميز بالشفافية من خلال العمل على توعية وتطوير قدرات افراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم.

وتكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والاهداف المستقبلية التي من المتأمل تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع وتحقيق الاهداف المرجوة للوصول الى اكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة من خلال التثقيف المالي للخدمات المصرفية.

تعتبر العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي علاقة تكاملية بين الطرفين، الا انها في العديد من الاحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي.

كما يسعى مصرفنا تقديم الخدمات المالية "حسابات الادخار، حسابات جارية، التأمين، التمويل والائتمان، .. وغيرها" لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة عالية وبأسعار مناسبة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي من خلال:-

- **القيام بدراسة الفجوات على جانبي العرض والطلب.**
- **وضع الأهداف المستقبلية مع تحديد الأولويات.**
- **إعداد استراتيجية تشمل جميع الأطراف المعنية.**

- أن تكون الأهداف أو الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس ويمكن إنجازها في الوقت المحدد، وتعمل على توحيد الجهود تحت مظلة واحدة وتحقيق الاهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

حيث يسعى المصرف الى اهداف وخطط مستقبلية موضحة بالصورة الاتية :-

١ - الركائز الأساسية للمصرف لتعزيز مفهوم الشمول المالي

- دعم البنى التحتية المالية، مثل "تطوير نظم الدفع، توفير قواعد بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافي وغيرها".
- الحماية المالية للمستهلك.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع.
- التثقيف المالي.

٢- تعزيز الشمول المالي من خلال :-

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

-زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.

-تطوير نظم الدفع.

- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

٣- حماية المستهلك ماليًا

لحماية المستهلك ماليًا، هناك عدة إجراءات يتخذها المصرف للخدمات المالية، حيث أن تحقيق هذه الإجراءات يساهم بدوره في تعزيز الشمول المالي، وتتمثل تلك الإجراءات في:

-التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.

-توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.

-إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

-حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.

-توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.

-توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

علما ان المصرف يسعى لمواكبة المصارف القديمة والحديثة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة في مبادرة البنك المركزي العراقي (١) ترليون دينار والخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

***الخدمات التي يقدمها المصرف الى زبائنه .**

- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي (افراد / شركات)
- حسابات الادخار (حساب توفير) بالدينار والدولار الأمريكي ٠
- الودائع الاستثمارية (بالدينار العراقي والدولار) (افراد شركات)

(وهي خدمة يوفرها مصرفنا وهي قبول والاحتفاظ كأمانة بأموال يودعها العملاء لا تضاف عليها أية فائدة ولا تتحمل أي مخاطرة)٠

- بيع وشراء العملات الأجنبية ٠
- التوسط في بيع وشراء الأسهم (التعامل مع سوق العراق للأوراق المالية) ٠

- إ صدار واستلام الحوالات الداخلية بالدينار والدولار عن طريق نظام المدفوعات (RTGS)
- اصدار واستلام الحوالات الخارجية بالدولار عن طريق نظام (SWIFT)
- إصدار السفاتج للزبائن الذين ليس لديهم حسابات مع المصرف ٠
- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ACH ٠

ب - الخدمات الائتمانية

- التمويل والاستثمار عن طريق (المرابحة ، المشاركة ، القرض الحسن ٠٠٠ الخ)٠
- تقديم التسهيلات المصرفية ولكافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)٠
- الاعتمادات المستندية (الصادرة والواردة).
- خطابات الضمان (الداخلية والخارجية).

***الخدمات الجديدة التي يسعى مصرفنا الى تقديمها.**

أ- لغرض وصول المنتجات المصرفية الإسلامية التي تواكب التطور الحاصل في العالم يطمح مصرفنا خلال الأعوام على تحقيق الخطة المستقبلية في طرح المنتجات التالية:

١- برنامج تمويل الرحلات السياحية والدينية ٠

٢- برنامج تمويل الخدمات الطبية ٠

٣- برنامج تمويل الخدمات التعليمية ٠

٤- صكوك السلم ٠

٥- صكوك الاجارة ٠

ب – أجهزة الدفع الالكتروني ٠

١- الصراف الالي ATM٠

٢- نقاط البيع POS٠

ج- بطاقة المستر كارد MASTER CARD

١- تنفيذاً للتوجه الاستراتيجي للبنك المركزي العراقي في توطين الرواتب بهدف وصول الخدمات المالية لأبعد نقطة ولأكبر شريحة بالمجتمع ولهذا سيعمل المصرف على التنسيق مع الوزارات والدوائر والشركات لجلب رواتب منتسبيها.

٢- منهاج التوعية والتثقيف المصرفي وشمل هذا المحور

- التاكيد على التثقيف والتعليم المالي كبعد من ابعاد حماية المستهلك ومنتسبي المصرف بتدريب الموظفين على الخدمات والانظمة المصرفية وكيفية استخدامها بالدقة والسرعة الممكنة وخاصة لمقدمي الخدمات المالية لاتصالهم المباشر مع الزبائن والعمل على تكثيف الدورات التعليمية من خلال فتح ورشات عمل للتدريب على الانظمة داخل المصرف ونشر المعارف المالية والمصرفية وذلك لأجل رفع مستوى الوعي والتثقيف بما يمكنهم من رفع قدراتهم من تطوير قدراتهم المهنية ولضمان استمراريتهم بالعمل المصرفي.
- تعيين موظفين مؤهلين للتعامل المباشر مع الزبائن وبما يتناسب مع درجة الخدمات والمنتجات التي سقدمها المصرف وتأهليهم بالتدريب الكافي لتنفيذ تلك الخدمات وتقديمها الى الزبائن.

- منهاج التوعية لفترة الخطة :

السـنة	عدد المحاضرات	عدد الندوات	ورش العمل
٢٠١٨	٣	٢	٢
٢٠١٩	٥	٣	٣
٢٠٢٠	٤	٢	٢

٧- محور خطة فتح الفروع خلال سنوات الخطة .

أعد المصرف خطة طموحة للسنوات الثلاث القادمة (٢٠٢٠-٢٠١٨) يسعى من خلالها الى فتح (١٢) اثنا عشرة فرعا منها (ستة) في محافظة بغداد (ستة) فروع في بعض المحافظات الأخرى وموزعة على النحو الاتي :-

خطة فتح الفروع لسنة ٢٠١٨ :

أ-محافظة بغداد :-

١- الفرع الرئيسي

٢- فرع العرصات قيد الانشاء وفي انتظار الموافقات الرسمية

٣- فرع الكرادة قيد الانشاء وفي انتظار الموافقات الرسمية

ب -الفروع في المحافظات:-

محافظة كربلاء المقدسة

- محافظة النجف الاشرف
- محافظة بابل
- محافظة البصرة

خطة فتح الفروع لسنة ٢٠١٩ :

١-محافظة بغداد :-

- فرعان

٢-الفروع في المحافظات :

- محافظة واسط
- محافظة اربيل

خطة فتح الفروع لسنة ٢٠٢٠ :-

١-محافظة بغداد :-

- فرع واحد

٢- الفروع في المحافظات

- محافظة السليمانية

٨- محور غسل الاموال وتمويل الارهاب

ان خطة قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب والتي تم اعدادها وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وقانون غسل الاموال وتمويل مكافحة الارهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) تتمثل بالأتي :-

١- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بتحديد تنواع الادوات المالية والعمليات المسموح بها وتحديد مستوى غسل الاموال وفق هذه الادوات.

٢- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بوضع الية ورقابة داخلية مناسبة وتفعيلها وتوثيق ونشر الاجراءات وأليات الرقابة في المصرف والتي تكمل القوانين واللوائح الداخلية وفق سياسة المصرف مع ضمان مراقبة الالتزام بتلك السياسات.

٣- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق من هوية كل عميل ومصادر أمواله بما في ذلك المالك المستفيد الحقيقي ومراقبة العمليات واتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بتطبيق مبدأ اعرف زبونك. (K.Y.C)

٤- التحديث بأستمرار للمعلومات عند حدوث تغيرات في اي علاقة كذلك تحديد هوية الزبائن المعروفين سياسياً وتقييم المخاطر المتعلقة بهم وتطبيق مبدأ العناية الواجبة المستمرة لجميع الزبائن والعناية الواجبة المعززة للزبائن ذوي المخاطر العالية واجراءات الالتزام بها.

٥- التحقق من هوية الزبون الراغب في فتح الحساب وطبيعة ونوع عمله التجاري والتحقق من قيامه بملئ استمارة اعرف زبونك. (K.Y.C) .

٦- الالتزام بالابلاغ الفوري والعاجل عن اي انشطة مشبوهة للزبون كون لها علاقة بعملية غسل الاموال او تمويل الارهاب.

٧- الامتثال الدقيق بالاساليب والقواعد والاجراءات والنظم المقررة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب واطلاعهم على التطورات الجديدة المتعلقة بها ونظم مكافحتها والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية.

٨- يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بتدريب الملاكات الوظيفية وخصوصاً العاملين و الموظفين الذين لديهم تماس مباشر مع الزبون وكذلك يشمل التدريب المستمر كافة موظفي المصرف والموظفين الجدد.

٩- الاحتفاظ بالوثائق التعريفية للزبائن.

١٠- تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير نصف شهرية عن المعاملات المالية بالعملتين الدينار العراقي/ والدولار الامريكي التي ينفذها المصرف وفق نماذج الكشوفات الواردة باعمام مكتب غسل الاموال وتمويل الارهاب.

١١- التعاون مع موظفي المصرف ووضع سياسة وفق معايير اعرف زبونك وتوعية موظفي المصرف ووضع التدابير اللازمة لمكافحة اي فساد مالي وغسل للأموال وأي عملية اشتباه.

٩- محور السياسات والإجراءات.

أ- سياسة ادارة المخاطر واجراءاتها

تهدف سياسة ادارة المخاطر في المصرف تحديد مستوى المخاطر بحيث لايتعرض لمخاطر عالية بهدف تحقيق ارباح استثنائية وان يحافظ على مستوى اكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الادارة بناءاً على توصية قسم ادارة المخاطر في المصرف ويقوم القسم باعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض للمخاطر الحالية واساليب ضبطها ومدى

انحرافها عن القيم المرجعية الموجودة واسباب الاختلاف في حال وجوده وبغية تعزيز ثقة ادارة المخاطر في المصرف تم تشكيل لجنة لادارة المخاطر مشكلة من اعضاء مجلس الإدارة .

ان دائرة المخاطر تعمل على إقامة الدورات التعريفية والتوجيهية لموظفي المصرف بالتعاون مع دائرة تدريبية للموظفين تبين لهم اثر الخطر وانواعه وتأثيره على تحقيق اهداف المصرف وربحيته ، بل هو حصيلة تعاون كل اقسام وموظفي المصرف فيما بينهم لتقليل المخاطر المحتملة الحدوث عن طريق الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي وتنفيذ سياسة وإجراءات المصرف .

واخيراً ان إدارة المخاطر المصرف لا تستطيع تحديد وتحليل وتخفيض المخاطر المحتملة الحدوث او ازالتها ما لم تتعاون إدارة المخاطر المصرف مع اقسام التدقيق الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية واقسام الامتثال لكي تتمكن دائرة المخاطر من وضع المقترحات والحلول والبدائل المناسبة في تقريرها الشهري او الفصلي والتي ترسل الى البنك المركزي العراقي وبعد مصادقة مجلس إدارة المصرف عليها ٠

ولادارة المخاطر في المصرف اجراءات مفصلة لتنفيذ عملها بما يضمن تحديد الخطر الذي يواجهه المصرف وبالتالي ايجاد الحلول الناجحة لتجاوزه او قبوله.

ب - سياسة الرقابة والتدقيق الشرعي.

تسعى الرقابة والتدقيق الشرعي (من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال تنفيذ خطتها المبينة على أساس نموذج تقييم المخاطر) الى تحقيق اهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفعالية نظام التدقيق وتقديم توكيد معقول وشرعي حول تحقيق اهداف المصرف الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة وذلك بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

وحتى تؤدي هيئة الرقابة الشرعية عملها وفق افضل الممارسات الدولية فانه لابد ان يكون عملها منسجم مع المعايير الدولية للتدقيق داخلي الشرعي، وان من أهم المعايير التي تحكمه هو المعيار المتعلق بضرورة وجود ميثاق للتدقيق يضمن رسم الخطوط العريضة لعمل التدقيق كما يجب ان تتضمن سياسة الرقابة والتدقيق الشرعي على مايلي:-

١- الغاية والاهداف

٢- الصلاحيات

٣- الاستقلالية والموضوعية

٤- نطاق العمل والمهام

٥- المسؤولية

٦- التدقيق الدوري

ب- سياسات واجراءات الامتثال :

تقع مسؤولية الامتثال في المصرف على مجلس الادارة والادارة العليا والادارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف بجميع المستويات الادراية. وللامتثال مرجعية يقيس بموجبها ادارة المصرف وتعتمد على ما يلي :-

- التعليمات واللوائح الارشادية التي يصدرها البنك المركزي العراقي.
- السياسات والاجراءات الداخلية التي تعمل بموجبها اقسام وفروع المصرف كافة
- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.
- قانون المصارف الاسلامية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥.
- قاون غسل الاموال ومكافحة الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥.
- قانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤.
- قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ المعدل.
- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
- قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥.

ج- <u>سياسات واجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :</u>

دليل سياسات واجراءات وحدة مكافحة غسل الاموال في المصرف تم اعدادها ووضعها لتكون المرجع لكافة موظفي المصرف فيما تتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وللحد منها والتي اصبحت متفاقمة في الوقت الحاضر الى حد كبير اضافة الى التطور التكنولوجي في العمل المصرفي وقطاع المال الذي اتاح التنوع في اساليب الاحتيال ولما لها من اثار سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

تضمن الدليل المحاور التالية :

١- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

٢- سياسة العناية الواجبة

٣- سياسة اعرف زبونك K.Y.C

٤- الاشخاص المعرضين لمخاطر سياسية

٥- التعامل مع المصارف والبنوك المراسلة

٦- العمليات المشبوهة

د-سياسات واجراءات الائتمان :

يعتمد المصرف مبادئ وقواعد عامة للتمويل تمثل مرجعية السياسات والاجراءات والسلوكيات الواردة في معايير العمل الاسلامي التي تحكم منظومة الاستثمار في المصرف، كما انها تشكل :

١- الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها في منح التمويل (مرابحة ، مضاربة، مشاركة، استصناع، مزارعة، ...) ومتابعة وادارة المحفظة الائتمانية والاشراف عليها.

٢- اساس العمل لمسؤولي التمويل ومسؤولي تسويق التسهيلات وكل من له علاقة بالعملية التمويلية ولترسيخ الحس الائتماني والمقدرة على تقييم الفرص الاستثمارية و مخاطرها.

٣- تشكل المبادئ والقواعد والاطار العام والارشادات التي تهدف الى توافق سياسات الاستثمار والتمويل مع رسالة المصرف وقيمة وصولاً لتحقيق أهدافه في تعزيز بناء محفظة استثمارية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن درجة المخاطر المحددة لها وتحديد الاسس والشروط لمتابعة الفرص الاستثمارية سواء لتعميق وتطوير العلاقات القائمة او استقطاب علاقات جديدة وفقاً لخطط العمل المطروحة والتي تعتمد البيئة الاسلامية في منح الائتمان.

١٠ - الخاتمة .

يبقى العمل المصرفي الاسلامي هو الاتجاه الصحيح في ايصال المنتجات والخدمات المصرفية الى زبائنه وبالتالي تصويب تصرفاتهم المالية وبما يجنبهم ممارسة الربا اذ ان الربا هو من المحرمات التي حرمتها جميع الاديان ، اما الحلال فقد تولت الدول تنظيمه وبما ينسجم ومستوى تطور ادراك شعوبها فما هو مسموح في الدولة (س) هو غير مسموح به في الدولة (ص) .

وعلى هذا الاساس فان المصرف سيلتزم بكل ما جاء بقانون العمل المصرفي الاسلامي تحت الرقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ والذي سيؤدي الى طفرة في العمل المصرفي الاسلامي من خلال خلق منتجات مالية واسلامية جديدة بديلة للمنتجات التقليدية والتي اشرنا اليها في جانب المنتجات التي سيعمل المصرف على ايجادها خلال خطته الاستراتيجية هذه والتي سيكون تطبيقها والتعامل بها انجازاً يحسب لمصرفنا.

كما سيعمل المصرف على دعم أي منظمة مجتمع مدني (جمعية مصارف اسلامية) لتكون مظلة للمصارف الاسلامية.